

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٨٧٧	رقم الت bliغ:
٢٠١٧/٥١١٠	بتاريخ:

٥١٨/١٥٤      ملـف دـقـم:

السيد المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

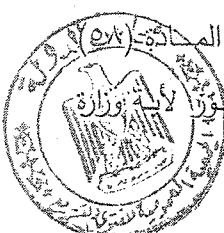
رئيس اللجنة الأولى من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٢٨) المؤرخ ٢٠١٢/١٢/١ بطلب الإفاده بالرأي القانوني بشأن جواز مراجعة اللجنة الأولى لقسم الفتوى بمجلس الدولة للعقد المبرم بين صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية وشركة فودافون مصر للاتصالات، بخصوص تأجير موقع (١) بمدينة الخمايل بمدينة السادس من أكتوبر لتركيب محطة لتقوية شبكة التليفون المحمول، وذلك في ضوء ما تبين من أن التعاقد مع الشركة المذكورة تم بطريق الاتفاق المباشر.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه ورد إلى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل بمجلس الدولة كتاب السيد اللواء الدكتور / مدير الإدارة العامة للشئون القانونية رقم (٢١٨٨) المؤرخ ٢٠١٢/٢/٢٦ بشأن طلب مراجعة العقد المزعزع إبرامه بين صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية وشركة فودافون مصر للاتصالات، بخصوص تأجير موقع (١) بمدينة الخمايل بمدينة السادس من أكتوبر لتركيب محطة لتقوية شبكة التليفون المحمول، بقيمة (٨٣٣٥) شهرياً شهرياً، فأخيل الموضوع إلى اللجنة الأولى من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة والتي انتهت بجلستها المقودة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٠ إلى إحالة الموضوع إلى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع للإفاده بالرأي القانوني في ضوء ما أثير بشأن جواز التعاقد مع الشركة المذكورة بطريق الاتفاق المباشر في الحالة المعروضة.

ونفيد: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المقودة في ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧، الموافق ٢٩ من رب ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن المدالة (٢٠١٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "... ولا يجوز لأية وزارة

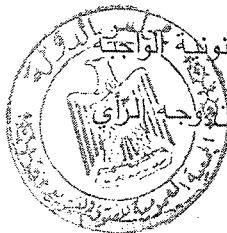


مجلس الدولة  
الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع  
النائب الثاني للمستشار رئيس مجلس الدولة

أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الإدارة المختصة.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وطبقاً لما جرى به إفتاؤها - أن المشرع ألزم الجهات الإدارية المنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون مجلس الدولة المشار إليه استفتاء إدارة الفتوى بمجلس الدولة في مشروعات العقود المزمع إبرامها، وناظر بإدارة الفتوى واللجنة المختصة من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة طبقاً لأحكام هذا القانون مراجعة هذه المشروعات من خلال بسط الرقابة القانونية عليها ومطابقة بنودها مع أحكام القوانين واللوائح، دون أن تتطرق إلى مسائل الملاعنة والتقدير التي ينفرد القضاء برقتها. وتمتد هذه الرقابة القانونية إلى مشروع العقد وإلى المستندات والإجراءات التي سبقته من حيث مطابقتها لأحكام القانون، فهي رقابة مشروعية لا ملاعنة، وهي رقابة لم تفرض عبئاً، إنما أريد بها تجنب الجهة الإدارية مواطن الزلل، وضمان أسباب السلامة لها في إبرامها لعقودها بما تتحقق معه المصلحة العامة، لذا فإنه يكون على جهة الإفتاء التي تتولى هذه المراجعة أن تفصل في سلامة العملية التعاقدية برمتها من ناحية مطابقتها للقوانين واللوائح، وأن تبدي رأيها في مراجعة نصوص مشروع العقد ذاته، ثم تبلغ الجهة طالبة الرأي بجميع ما ارتأته في هذا الشأن سواء ما تعلق بالإجراءات، أو النصوص، أو بما أصبح جزءاً منه من مستندات سابقة عليه، وبذلك تضع جهة الإدارة المتعاقدة أمام مسؤوليتها القانونية كاملة والتي لا يصبح لديها عذر - بعد إيضاح الموقف القانوني لها كاملاً - أن تتحمل مسؤوليتها إذا لم تر الأخذ بالرأي القانوني. ولتحقيق ما سلف فإنه لا يجوز الامتناع عن إجراء تلك المراجعة بسبب المخالفات التي تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد، ومهما بلغت جسامته هذه المخالفات؛ لأن هذه المراجعة هي التي تكشفها، دون أن تضفي على إجراءات وبنود العقد شرعية افتقدتها، أو صحة فانتها، أو تظهر التعاقد من مخالفات شابت إبرامه، أو بنوده، أو تجبر نصياً حدث بها، وإنما تضع ذلك كله تحت بصر الجهة الإدارية لتجري شؤونها في ضوء ما أسفرت عنه هذه المراجعة، ولذلك فالآخر بجهات الفتوى المنوط بها أمر مراجعة العقد أن تراجع بنوده؛ لتكتشف ما شابها من مخالفات قد تجاوز ما شاب إجراءات إبرامه، فكل ذلك لا يكشف عنه إلا هذه المراجعة.

ولما كان ما نقدم، وكان الثابت من الأوراق أن صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية تعاقد مع شركة فودافون مصر لتأجير موقع (١) بمدينة الخمائل بمدينة السادس من أكتوبر لتركيب محطة لتقوية شبكة التليفون المحمول، وطلب مراجعة هذا العقد، ومن ثم فإنه يتبع على جهة الإفتاء والمراجعة المختصة بمجلس الدولة - سواء أكانت إدارة الفتوى المختصة، أم لجنة الفتوى المختصة - مراجعة هذا العقد المراجعة القانونية المراجعة للكشف العوار والخلل الذي شاب إبرامه، والقصور الذي لحق شروطه وأحكامه، وذلك أيضاً ما كان يوجه الرأي



الراجحة  
الراجحة  
الراجحة  
الراجحة

في المخالفات التي شابت عملية التعاقد، ومهما بلغت جسامتها، أو جسامنة القصور والخطأ في شروط وأوضاع العقد؛ تحقيقاً للغاية التي من أجلها شرعت هذه المراجعة، الأمر الذي يقتضي قيام اللجنة الأولى بمراجعة العقد المالي.

### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى:

أولاً: وجوب مراجعة العقد المعروض، أيًا كانت المخالفات التي شابت إبرامه، والقصور والخطأ في شروطه وأحكامه.

ثانياً: إعادة العقد المعروض إلى اللجنة الأولى من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة لتجري فيه شئونها.

وذلك كله على التفصيل السابق.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٧/٦/٨٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
  
المستشار/  
يحيى أحمد راشد دكوري  
نائب رئيس مجلس الدولة



رئيس  
المكتب الفنى  
المستشار/  
مصطفى حسين السيد أبو حسان  
نائب رئيس مجلس الدولة  
معتز /